



كلمة لبنان

تلقاها

الآنسة مايا داغر

أمام اللجنة الثالثة

البند ٦٥: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

نيويورك في ١٨/١٠/٢٠١٢

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

*Permanent Mission of Lebanon to the United Nations  
866 United Nations Plaza, Suite 531, New York, NY. 10017*

السيد الرئيس،

يسرني بداية أن اشكر الأمين العام ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة على التقارير المعدة تحت البند ٦٥ من جدول أعمال هذه اللجنة.

نستهل مناقشة البند وفي بالنا الأطفال في لبنان، ليس الأطفال اللبنانيون فحسب إنما كل الأطفال في لبنان، لأن الحقيقة، السيد الرئيس، هي أن نحو نصف الأطفال في لبنان اليوم، نعم، نصف الأطفال في لبنان اليوم ليسوا من اللبنانيين. هم أطفال سوريون وفلسطينيون نزحوا إلى لبنان بحثاً عن ملاذ آمن بعيداً عن مأساة لا حيلة لهم فيها ولا خيار.

لقد وضع لبنان حقوق الطفل في سلم أولوياته، وجعل منها حجر الأساس لبناء مجتمع تعددي، منفتح، مبني على الاحترام والعدل والمساواة وسيادة القانون.

ويعتز لبنان بتحقيقه شوطاً كبيراً من التقدم في خططه الوطنية وسياساته القائمة على تعاون وثيق بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني من أجل تعزيز وحماية حقوق الطفل لتتلاءم مع تطلعاته المكرسة في الدستور اللبناني بالمساواة بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل ومع تعهداته الدولية، حيث صادق لبنان على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الطفل ومنها بشكل خاص، الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، والبروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية، إضافة إلى اتفاقية العمل الدولية رقم ١٣٨ المتعلقة بالسن الأدنى لعمل الأطفال ورقم ١٨٢ بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها.

ونذكر على سبيل المثال لا الحصر، اعتماد الاستراتيجية الوطنية لوقاية وحماية الأطفال من جميع أشكال العنف وسوء المعاملة والإهمال التي أعدها المجلس الأعلى للطفولة بمشاركة أخصائيين وأطفال، وإطلاق حملة التوعية الوطنية تحت شعار "لا للعنف ضد الأطفال"، وتنفيذ مشروع لتطوير قدرات العاملين مع الأطفال في مجال مكافحة العنف الجنسي. هذا بالإضافة إلى عدد من الأنشطة لدعم الفئات المهمشة بالتعاون مع الهيئات المحلية والبلديات، كذلك العمل على الحد من التسرب من المدرسة لا سيما في المناطق الريفية، واستحداث مشروع الصحة الإنجابية لدى وزارة الشؤون الاجتماعية، وتنظيم المجلس الأعلى للطفولة سلسلة من اللقاءات الحوارية مع أطفال تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٨ سنة دون تمييز جنسي أو طائفي أو مناطقي، وإطلاق منتدى أطفال لبنان في إطار التعاون مع المجلس العربي للطفولة.

إلا أن واقع التحديات التي يواجهها لبنان اليوم، يضعه أمام اختبار هو أجدر بأن يكون إمتحان لضمير الأسرة الدولية برمتها.

ولا يسعنا بالمناسبة إلا أن ننوّه بتضافر الجهود الدولية ودعم الدول الصديقة من أجل مساندة لبنان في تأدية دوره الطوعي كدولة مضيئة لأكثر من مليون ونصف المليون من اللاجئين السوريين والفلسطينيين معظمهم من الأطفال.

وفيما يباشر أطفال العالم عامهم الدراسي، وفيما نؤكد في هذه اللجنة وغيرها من المنابر الدولية على أولوية التعليم وإلزاميته، كأحد أهداف خطة العمل بعنوان "عالم صالح للأطفال" الصادرة عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة عام ٢٠٠٢، وكشرط أساسي لتعزيز وحماية حقوق الطفل، وإبعاده عن سوق العمل وخطر التشرد والانحراف، فإن أكثر من ربع مليون طفل نازح في لبنان خارج مقاعد الدراسة. إن قدرة المدارس اللبنانية لا تتسع سوى لـ ٣٦٠ ألف تلميذ منهم ٣٠٠ ألف لبناني. والعوائق كثيرة منها منهجية ومنها لغوية وأخرى عملية تتعلق بصعوبة وصول التلاميذ الى المدارس لا سيما وأن معظم النازحين موجودين في المناطق الحدودية الأكثر فقراً في لبنان. والحق في التعليم شأنه شأن حقوق أساسية أخرى عديدة كالحقوق الصحية لا سيما لذوي الحاجات الخاصة، والدعم النفسي وإعادة التأهيل، يعجز لبنان عن تأمينها وحده رغم قناعته بأحقيتها وبضرورة تأمينها الملحة. فالإرادة الدولية على المساعدة موجودة، وقد بدأت تترجم ببعض المشاريع على أرض الواقع لكن الوعود والتعهدات الملحوظة لا زالت بعيدة كل البعد عن الحاجات الحقيقية للأزمة الإنسانية المتفاقمة على أرض لبنان.

السيد الرئيس،

لقد دفع لبنان ثمن ديمقراطيته غالبا، وعرف مرّ الاحتلال والعدوان والتهديد والترهيب المستمر، وشهد لبنان على تأثير الحروب والنزاعات المسلحة على الأوطان والشعوب، ويشهد لبنان أن الأطفال في النزاعات المسلحة هم الفئة المستضعفة بامتياز، وهم الضحايا الأول والحقيقيون، هم أطفال اليوم وشباب المستقبل، وهم مسؤولة على عاتق المجتمع الدولي بأكمله.